

شرح أصول الكافي

[241] * الأصل 6 - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن بعض أصحابه، عن أبان عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: يا معشر الشيعة - شيعة آل محمد - كونوا النمركة الوسطى يرجع إليكم الغالي ويلحق بكم التالي، فقال له رجل من يقاله سعد: جعلت فداك ما الغالي؟ قال قوم يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، فليس أولئك منا ولسنا منهم، قال: فما التالي؟ قال: المرتاد يريد الخير يبلغه الخير يوجر عليه. ثم أقبل علينا فقال: وإنا ما معنا من إنا براءة ولا بيننا وبين إنا قرابة ولا لنا على إنا حجة ولا نتقرب إلى إنا إلا بالطاعة، فمن كان منكم مطيعا إنا تنفعه ولايتنا، ومن منكم عاصيا إنا لم تنفعه ولايتنا، ويحكم لا تغتروا، ويحكم لا تغتروا. * الشرح قوله (كونوا النمركة الوسطى) النمركة وساده وهي بضم النون والراء وبكسرهما وبغير هاء وجمعها نمارق، ولعل المراد كونوا بين الناس كالنمركة الوسطى بين النمارق في الشرف والحسن لأن النمركة الوسطى أشرف النمارق وأحسنها (1) والتفريط، أو كونوا أهل النمركة الوسطى كما هو شأن أهل الشرف والمجد. أما على حذف المضاف وهو الأهل، أو على إرادتهم من النمركة مجازا من باب تسمية الحال بإسم المحل أو تسمية أحد المتجاورين باسم صاحبه ووجه التشبيه أو الغرض منه هو قوله يرجع إليكم الغالي ويلحق بكم التالي، وقيل كونوا ذوي النمركة الوسطى بحذف المضاف والنمركة العليا للرسول وعترته المعصومين (عليهم السلام)، والنمركة الدنيا لعبيد الدنيا وأبنائها فأمر (عليه السلام) بالوسطى، لأن من استقر عليها وتمسك بها أطمأن على الحق واستقر دينه على الهدى وأمن من الضلال والردى كما أن من اتكأ على النمركة الوسطى استقر عليها ووثق بالراحة مطمئنا آمنا من التعب. (قال قوم يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا) فسر الغالي بأخص صفاته التي بها يمتاز عن غيره وهو أنه يقول بأن واحدا من الأئمة اله أو يجري عليه ما هو من أخص صفاته تعالى من غلا في

1 - قوله " أشرف النمارق وأحسنها " لا يجب أن

يكون الوسطى أشرف النمارق ولا حاجة إلى هذا أيضا بل المراد كنون النمارقة الوسطى مستندة للطرفين إذ يعتمد عليها الجالس من جانبيها بخلاف النمركة الموضوعة في طرف فإنها يعتمد عليها الجالس في أحد جانبيها، وليس في جانبها الآخر مكان يجلس أحد فيه فيتكأ عليها وبالجمله النمركة الوسطى وسادة موضوعة في مكان يمكن أن يتكئ عليها جالس من طرف وجالس آخر من طرف آخر بخلاف الوسادة الموضوعة في الطرف إذ لا يتكئ عليها إلا من جانب واحد، وكذلك اتباع الأئمة عليهم السلام يجب أن يرجع كل من الطرفين إليه ويعتمد في رأيه عليه. (ش) (*)
